التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة (البطالة والفقر) في العراق لسنة ٢٠٢١

أ. د. عدنان عناد غياض العجيلي

مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة

Email: Adnan.gaidh@uobasrah.edu.iq

الملخص

تَعدّ مشكلات البطالة والفقر من الأمور اللافتة للانتباه والمثيرة للقلق ، فضلاً عن كونها من المشاكل التي باتت تشكل خطراً فادحاً على الحياة العامة من خلال خلخلة الاستقرار الاجتماعي والأمني ، حيث تولد بيئةً خصبةً لاستفحال الكثير من الجرائم والمجرمين ، كذلك فإن انعدام الخدمات كالتعليم والصحة تؤدي إلى انتشار المناطق المتخلفة التي تحتضن مختلف تلك المشاكل .

وتَعدّ البطالة واحدةً من أهم الأسباب التي تؤدي دوراً كبيراً في انتشار الفقر ، مما يجعل العدد الأكبر من الأسر تحت وطأة الضغوط الاقتصادية الصعبة ، وخاصةً الأسر ذات الدخل المنخفض، ويتطرق البحث إلى عرض أهم أنواع البطالة والفقر ، وتقصي الأسباب الكامنة وراء تكوينها وتباينها على مستوى محافظات الدولة.

الكلمات المفتاحية : معدل البطالة ،معدل الفقر، البطالة الطوعية ، الفقر، البشر .

Spatial Disparities of Sustainable Development Indicators (Unemployment and Poverty) in Iraq for the Year 2021

Prof. Dr. Adnan A'naad Ghayadh AL-Ojaily
Centre of Basrah and Arab Gulf / University of Basrah
Email: Adnan.gaidh@uobasrah.edu.iq

Abstract

The issues of unemployment and poverty are attention-grabbing and worrisome, as they have become significant threats to public life by destabilizing social and security stability, creating a fertile environment for the proliferation of crime and criminals. Moreover, the lack of services such as education and healthcare lead to the spread of underdeveloped areas that harbor various problems. Unemployment is one of the major reasons contributing to the spread of poverty, placing a large number of families under the pressure of severe economic hardships, especially low-income families. The research discusses the most important types of unemployment and poverty, investigates the underlying reasons for their formation, and examines their disparities across the provinces of the country.

Keywords: Unemployment Rate, Poverty Rate, Voluntary Unemployment, Human Poverty.

المقدمة

أصبح موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الأكثر استهدافاً من قبل الدولة ، وذلك لصلتهُ بالعملية الكلية للإنتاج الاقتصادي ، وما فيه من أهمية في حياة الفرد اليومية ، ففي غياب التنمية لا يكون المجتمع قادراً على القيام بوظائفهِ الطبيعية في المجالات المختلفة .

إذ تتوقف عملية التنمية في أي مجتمع على توافر العديد من العناصر التي بدونها لا يمكن الوصول إلى المستويات المرغوبة للتنمية ، ويبقى المجتمع السكاني في مكانةً متخلفاً في الخدمات التي يقدمها إلى أفرادهُ مقارنةً بغيرهُ من المجتمعات التي استغلت تلك العناصر لتحقيق التقدم التنموي المطلوب.

وتتعدد أشكال التنمية فهي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والترفيهية وغيرها من الجوانب الأخرى ، فضلاً عن وجود الترابط الكبير والتداخل ببعضها البعض إلى درجة لا يتيح المجال إلى تطوير جانب منها بمعزل عن الآخر ، وتعد ظاهرة البطالة والفقر من المشاكل المهمة التي تلقي بظلالها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات السكانية التي من شأنها عرقلة عملية التنمية بدرجة كبيرة .

١- مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :-

- هل يتباين مؤشري البطالة والفقر على مستوى المحافظات ؟
- ماهي الأسباب الكامنة وراء ذلك التباين ؟
- ماهي المتغيرات الجغرافية المؤثرة في ذلك التباين ؟
- مدى الإمكانيات والحلول للحد من ذلك التباين ؟

٢- فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :-

١-أن للخصائص الجغرافية البشرية أثراً على تباين التنمية ، ومن ثم على مؤشراتها ، خاصةً النمو السكاني المرتفع .

٢-هناك عدم توافق واضح بين الحجم السكاني لبعض المحافظات على مستوى الدوله ، استجابةً لعدم العدالة والتوازن في توزيع المشاريع الاقتصادية والتنموية .

٣-هناك ثمة اقتران واضح بين مؤشري الفقر والبطالة بالمحافظات التي لم تحظ بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تقليل آثار تلك المؤشرات .

٣- هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مؤشري البطالة والفقر على مستوى محافظات الدولة ومدى تباينها، وبالتالي الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ذلك التباين .

٤- الحدود المكانية والزمانية للدراسة

يقع العراق في القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي ، وبهذا الموقع يجاور دولتين أجنبيتين هما : تركيا من الشمال ؛ وإيران من الشرق ، وتفصلهُ عنهما حدود طبيعية متمثلة بسلاسل جبال طوروس وزاجروس ، التي تعد جزءاً من حدود الوطني العربي الشمالية الشرقية ، بينما تشترك حدودهُ الغربية مع دول (سوريا ، الأردن ، السعودية) ، ومن الجنوب تمثل في (الخليج العربي ، الكويت) ، كما في الخريطة (١) .

أما الموقع الفلكي فأن العراق يقع بين دائرتي عرضَ (٢٩,٠٥ ْ - ٣٧,٣٠ ْ) شمالاً ، وقوسي طول (٣٨,٤٥ ْ -٤٨,٤٥ ْ) شرقاً . في حين اختيرت سنة ٢٠٢٠ فترة زمنية لهذهِ الدراسة وعلى نطاق مستوى المحافظات .

أولاً – البطالة

تَعدّ البطالة بأشكالها المختلفة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية ، تعبر بوضوح عن ضخامة العجز الاقتصادي في البنى التحتية ، حيث تعتبر البطالة واحدةً من اهم المشاكل التي تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الأقتصادي ، ولكن من الصعب الوصول إلى التوظيف الكامل لجميع أفراد القوى العاملة ، كما يعتقد أصحاب النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية ، إذ تعد العمالة غير الكاملة هي الوضع الطبيعي والسائد ، لذلك تعد ظاهرة البطالة طبيعية في أي أقتصاد .

ويعرف العاطل حسب منظمة العمل الدولية (ILO) هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل ، وهو قادر على العمل وراغب فيهِ ويبحث عنهُ عند مستوى اجر سائد لكنهُ لا يجبره . ووفقاً لهذا التعريف يعتبر الفرد عاطل إذا توافرت فيهِ الشروط الآتية :-

١-أن يكون الفرد بدون عمل سواء إن كان عمل بأجر أو عملاً ذاتياً في مؤسستهُ أو مزرعتهُ الخاصة .

٢-أن يكون راغباً في العمل وقادراً عليهِ ومتاحاً للقيام بهِ خلال أسبوع .

أنواع البطالة : بالإمكان تقسيم البطالة إلى نوعين رئيسيين هما :-

١-البطالة الطوعية

وهي البطالة التي يخلقها الأشخاص القادرين على العمل في مجتمعات تتمتع بالحرية الشخصية وحرية العمل ، لكنهم لا يرغبون في العمل على الرغم من توفر فرص العمل والأجور المجزية .

خريطة (١) خريطة العراق الإدارية حسب المحافظات

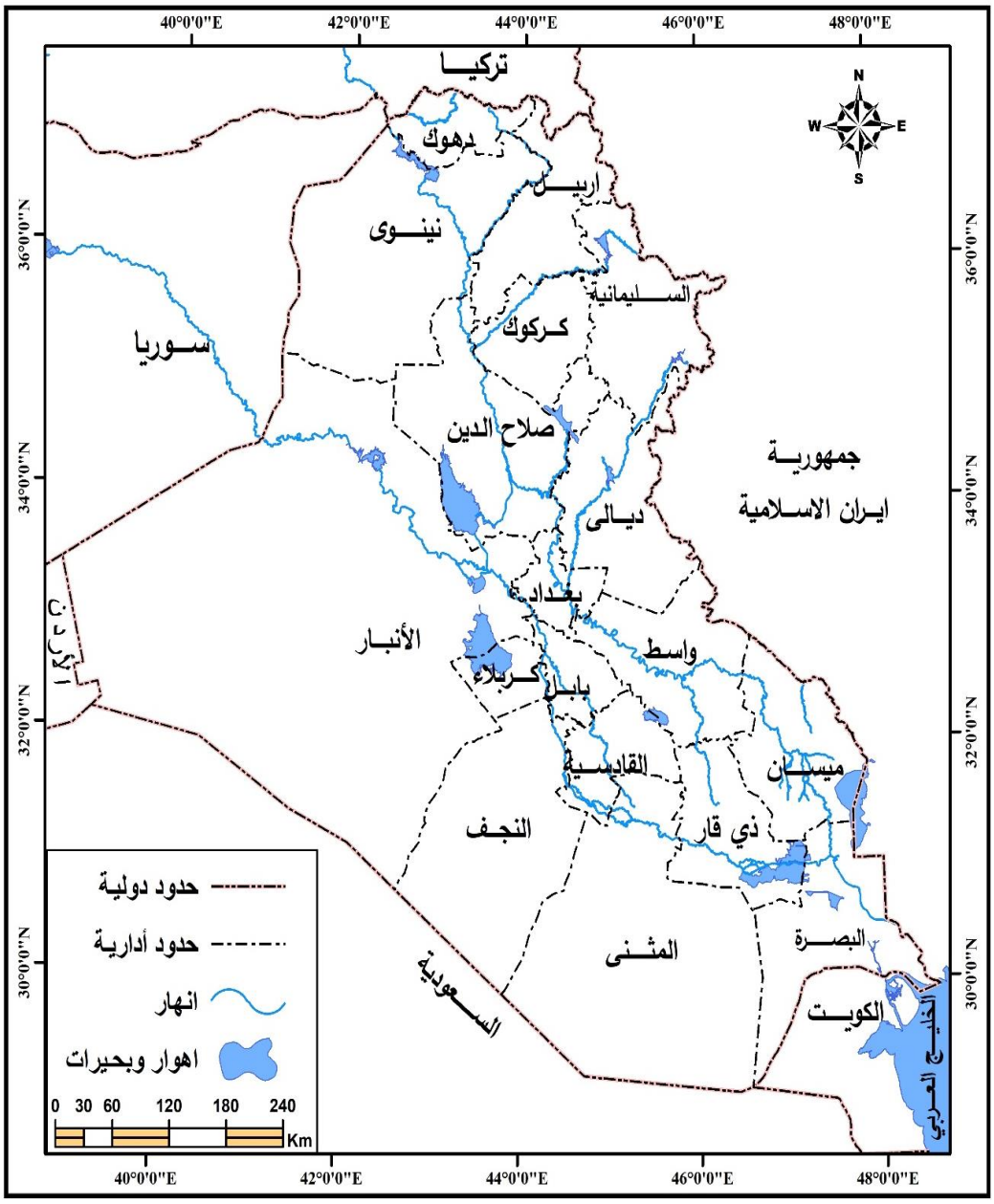

المصدر : وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، الوحده الرقمية ،خريطة العراق الادارية، مقياس رسم ١/ ١٠٠٠٠٠٠، بغداد ، ٢٠٢٠.

٢-البطالة الإجبارية

والأشخاص المراد تصنيفهم في هذا النوع من البطالة ، لم يكونوا عاطلين بإرادتهم ورغبتهم ، وإنما استجابةً لظروف اقتصادية بحته[١]، على الرغم أنهم يريدون العمل وبالأجور السائدة ، وينقسم هذا النوع من البطالة إلى الآتي :-

١- البطالة الاحتكاكية (المؤقتة)

تتمثل هذهِ البطالة في الفترة الزمنية بين الوظائف التي يبحث فيها العامل والتنقلات من وظيفة لأخرى ، وتسمى (بطالة البحث) وهي أختيارية ، لأنهُ لا يسمح للأشخاص بالأنسجام مع ما يناسبهم في الفرص السانحة للعمل ، فضلاً عن اعتماد التجانس بين المهارات التي يمتلكها العاطلين مع مقدار الأجور .

٢-البطالة الهيكيلية

وهم الأفراد الذين تتوفر لديهم المهارات والخبرات ولا يستطيعون الحصول على أعمال مناسبة، نظراً لعدم توفر مهارات العمل المطلوبة ، وبمعنى آخر يحدث هذا النوع من البطالة عندما يكون سوق العمل غير قادر على توفير وظائف لكل الأشخاص ، أستجابةً لعدم التوافق والانسجام بين مهارات العمال العاطلين المعروضة ، والمهارات المطلوبة للعمل المتاح .

٣-البطالة المقنعة

وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر لهُ كفايتهُ من سبل العيش ، أو أن بضعهُ أفراد يعملون معاً في عمل ممكن أن يؤديهِ عامل واحد .

٤-البطالة الدورية

وينتج هذا النوع من البطالة عن دورية النظام الرأسمالي الذي يتغير بأستمرار بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي ، وبين الركود والانكماش، والأزمات الاقتصادية التي ينجم عنها وقف التوظيف والتحقيق في إعداد العمال بالتسريح عن العمل لحين انتهاء الأزمة[٢].

٥-البطالة السلوكية

وهي البطالة الناجمة عن العزوف والامتناع والرفض للقوى العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف دنيا[٣]، لأسباب اجتماعية والعادات والتقاليد بأن هذهِ الوظائف دون المستوى بالمنظار الاجتماعي .

٦-البطالة المستوردة[٤]

ظهرت هذهِ البطالة بعد عام ٢٠٠٣ أستجابة لإزالة الحواجز الكمركية وأنفتاح السوق العراقي والأعتماد على الاستيراد في سد حاجة السوق ، الأمر الذي انعكس سلباً في غلق وتوقف العديد من الصناعات المحلية والحرفية والمعامل الصغيرة التي كانت قائمة .

تطور معدلات البطالة في العراق

تشير معطيات الجدول (١) والشكل (١) أن البطالة بدأت باتجاه مرتفع منذ سنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠٠٤ ، استجابةً للوضع غير الطبيعي بسبب تدهور الأمور والاضطرابات الأمنية وحل الجيش وتوقف معظم المؤسسات الحكومية ، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسبها بدرجة كبيرة سرعان ما انخفضت سنة ٢٠٠٥ لتبلغ نسبة قدرها (١٧,٩ %) ، ولكنها عادت للارتفاع مرة أخرى سنة ٢٠١٦ لتستحوذ على رصيد نسبي بلغ (٢٠,٤ %) ، بينما سجلت أدنى نسبها سنة ٢٠١٠ بنسبة بلغت (١١,١ %) ، ورغم هذا التذبذب النسبي للبطالة إلا أنها لا زالت مرتفعة وبعيدة عن نسبة البطالة الطبيعية والبالغة (٤ %) ، فضلاً عن ارتفاعها مقارنة مع دول العالم المتقدمة والدول العربية بدليل احتلالها المرتبة الثالثة والرابعة على مستوى الدول العربية بعد اليمن وسوريا والسودان بنسبة بطالة بلغت (١٦,٧ ، ١٣,٩ %) لسنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ، مقابل ابتعادها الواسع عن دول العالم المتقدمة بدرجة كبيرة كما في الجدول (٢) .

الأمر الذي يجعل من البطالة مشكلة حقيقية لابد من حلها لانعكاساتها الخطيرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعزز الكثير من الظواهر كالفقر والجريمة والانحراف الخلقي .

جدول (١) تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)

السنة	المعدل	السنة	المعدل
٢٠٠٣	٢٨,١	٢٠١١	١١,٢
٢٠٠٤	٢٦,٨	٢٠١٢	١٢,٠
٢٠٠٥	١٧,٩	٢٠١٣	١٦,٠
٢٠٠٦	١٧,٥	٢٠١٤	١٧,٦
٢٠٠٧	١٧,٠	٢٠١٦	٢٠,٤
٢٠٠٨	١٥,٣	٢٠١٩	١٣,٨
٢٠٠٩	١٥,٠	٢٠٢٠	١٦,٧
٢٠١٠	١١,١	٢٠٢١	١٣,٩

المصدر : اعتماداً على :

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، تقرير مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٤ ، جدول(١) ، ص١٦ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، تموز ، ٢٠٠٧ ، جدول (٣ – ١)، ص٢٥ .

٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨ .

٤- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

شكل (١) تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)

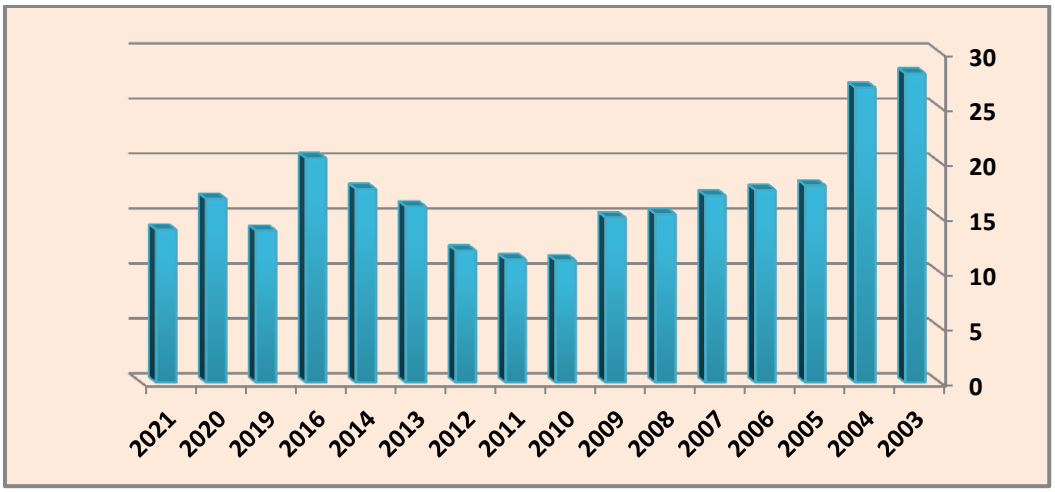

المصدر : الجدول (١) .

جدول (٢) معدلات البطالة لمجموعة مختارة من دول العالم عام ٢٠١٩

دول متقدمة		دول نامية		دول عربي	
الدولة	المعدل %	الدولة	المعدل %	الدولة	المعدل %
اليابان	٢,٤	الصين	٤,٠	قطر	٠,٤
ألمانيا	٣,٧	الهند	٥,١	الكويت	٢,٩
أيسلندا	١,٩	إندونيسيا	٥,٤	الإمارات	٣,٤
المملكة المتحدة	٤,٢	إيران	١٠,٧	البحرين	٤,١
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,١	تركيا	١٠,٣	العراق ٢٠٢٠	١٦,٧
روسيا	٥,٧	البرازيل	١١,٧	مصر	٨,٩
النرويج	٤,٠	نيجيريا	١٣,٧	ليبيا	١٣,٢
كندا	٤,٠	تشاد	٢٢,٥	السودان	١٤,٦
فرنسا	٦,٨	أفغانستان	٣٤,٨	سوريا	٢٨,٣
أستراليا	٥,٨	كينيا	٤١,٦	اليمن	٣٢,٥

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :

١-منظمة العمل الدولي ، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل العالمية ، نظرة عامة ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، بيروت ، ٢٠١٩ ، ص١٠٩ – ١١٣ .

٢-صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أبو ظبي ، ملحق (١٨/٢) ، ٢٠١٩ ، ص٣٠٤ .

التوزيع النسبي لمعدلات البطالة

مما لا شك فيهِ بأن نسب البطالة على مستوى الدولة تخفي بين طياتها الكثير من التباين والأختلاف على مستوى المحافظات لفئة الذكور والإناث وعلى صعيد مستوى مجموع السكان الكلي للعراق ، حيث يدلل الجدول (٣) ذلك الاختلاف بدرجة واضحة ، والتي يمكن عرضها بالشكل الآتي :-

أولاً – البطالة على مستوى الذكور

ويمكن تقسيمها من خلال معطيات الجدول (٣) والخريطة (٢) إلى :-

أ- الفئة الأولى (١٠ % فأكثر)

تمثلت هذهِ الفئة في (٨) محافظات مستحوذة بذلك على (٤٤,٤ %) من المجموع الكلي للمحافظات ، كانت من نصيب محافظات (نينوى ، ديالى ، بغداد ، واسط ، القادسية ، ذي قار ، ميسان ، البصرة) ، برصيد نسبي بلغ (١٣,٢ ، ١٠,٦ ، ١٣,٣ ، ٢,١٠ ، ١١,٢ ، ١٥,٧ ، ١٤,٥ ، ١٢,٩%) على التوالي ، وقد يعود السبب في ذلك الارتفاع إلى أسباب عدة منها الكثافة السكانية العالية لبعض المحافظات كبغداد والموصل والبصرة ، بينما يعزى السبب إلى قلة المشاريع والاستثمارات التي من شأنها تخلق فرص العمل لامتصاص الأيدي العاملة كمحافظات (القادسية ، واسط ، ذي قار ، ميسان) ، في حين يقتصر السبب الأمني وتدهور الأوضاع والإرهاب على محافظة ديالى .

ب-الفئة الثانية من (٥ – ٩,٩ %)

وجاءت من نصيب (٧) محافظات تمثلت في (الأنبار ، بابل ، كربلاء ، صلاح الدين ، النجف ، المثنى ، دهوك) ، مستحوذة بذلك على رصيد نسبي بلغ (٣٨,٩ %) من المجموع الكلي للمحافظات ، وكانت البطالة فيها أفضل حالاً من الفئة الأولى ، بسبب صغر بعضها وقلة سكانها من جانب ، وتواجد بعض المشاريع التنموية والسياحة الدينية في بعضها من جانب آخر .

خريطة (٢) التوزيع النسبي للبطالة (الذكور) في العراق

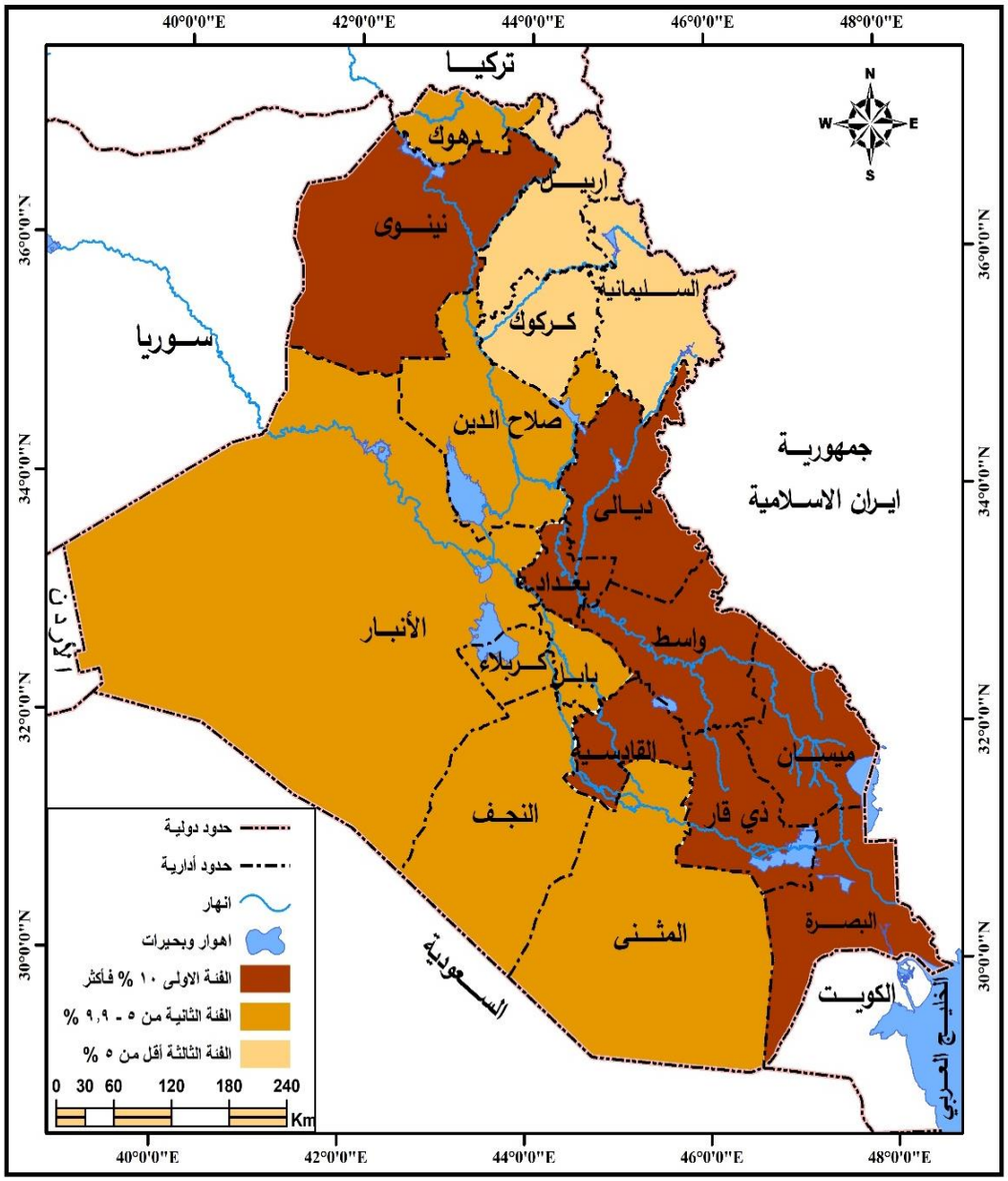

المصدر : بيانات جدول (٣) .

ج- الفئة الثالثة (أقل من ٥ %)

واقتصرت على ثلاث محافظات هي (كركوك ، أربيل ، السليمانية) ، متمثلة بذلك (١٦,٧ %) من المجموع الكلي للمحافظات ، برصيد نسبي بلغ (٤,٦ ، ٣,٦ ، ٢,١ %) على التوالي ، ويعود ذلك إلى استقبالها الكثير من السائحين وتنامي الاستثمارات الأجنبية فيها بدرجة كبيرة .

جدول (٣) التوزيع المكاني لمعدلات البطالة حسب النوع في العراق عام ٢٠٢٠

المحافظة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العاطلون	%	العاطلون	%	العاطلون	%
نينوى	١٣٩٠٧٢	١٣,٢	٣٠٥١٨٤	٢٩,٤	٤٤٤٢٥٦	٢١,٤
كركوك	٢٢٠٣٤	٤,٦	٢٩٩٤٣	٩,١	٥١٩٧٧	٥,٢
ديالى	٥١٩٨٥	١٠,٦	١٣٧٩٩٥	٢٧,٩	١٨٩٩٨٠	١٩,٥
الأنبار	٤٣٦٩٥	٨,٣	١٥٠٨٦٢	٢٩,٦	١٩٤٥٥٧	١٨,٦
بغداد	٣٤١٠٨٢	١٣,٣	٥٩٤٨٦٩	٢٣,٥	٩٣٥٩٥١	١٨,٣
بابل	٣٤٩٧٣	٥,٨	٩٨٣١١	١٦,٣	١٣٣٢٨٤	١١,٢
كربلاء	٢٣١٠٦	٦,٤	٦٢٩٠١	١٧,٣	٨٦٠٠٧	١١,٨
واسط	٤٠٧٣٥	١٠,٢	١٠٨٩٢٥	٢٧,٣	١٤٩٦٦٠	١٨,٨
صلاح الدين	٣٧٦٣٩	٨,٢	٧٢٨٦٦	١٥,٩	١١٠٥٠٢	١٢,٢
النجف	٣٦٦٩٦	٨,٦	١٢٣٣٩٠	٢٨,٦	١٦٠٠٨٦	١٨,٥
القادسية	٤١١١٤	١١,٢	٨٢١٣٠	٢٢,٣	١٢٣٢٤٤	١٦,٨
المثنى	٢٠٢٣٤	٨,٨	٤٤٦٨٣	١٩,٢	٦٤٩١٧	١٤,٠
ذي قار	٩٣٤٧٨	١٥,٧	١٨٧٢٣٠	٣١,٤	٢٨٠٧٠٨	٢٣,٥
ميسان	٤٤٣٠٢	١٤,٥	٨٣٥٩٠	٢٦,٨	١٢٧٨٩٢	٢٠,٦
البصرة	١٠٥٩٢٧	١٢,٩	٢١٤١٥١	٢٥,٩	٣٢٠٠٧٨	١٩,٢
دهوك	٢٤٠٣١	٦,٣	٩٠٦٦٩	٢٣,٦	١١٤٧٠٠	١٥,٢
أربيل	٢٠٦٩٦	٣,٦	١٢٣٩٠٥	٢١,٦	١٤٤٦٠١	١٢,٧
سليمانية	١٤٧٤١	٢,١	١٣٨٩٩٧	١٩,٤		١٠,٧
العراق	١١٣٥٥٣٧	١٠,١	٢٦٥٠٦٠١	٢٣,٤	٣٧٨٦١٣٨	١٦,٧

المصدر : حسام صبار هادي الزيادي ، الأطلس الجغرافي الرقمي لسكان العراق تصميم وقراءة وتحليل باستخدام الجيوماتكس ، اطروحة دكتوراه ، كليه الآداب ، جامعة البصرة ، ص٢١٣.

ثانياً – البطالة على مستوى الإناث

جاءت الصوة مغايرة للإناث عما هو عليهِ للذكور ، والتي يمكن تقسيمها حسب معطيات الجدول(٣) والخريطة (٣) إلى :-

أ- الفئة الأولى (٢٥ % فأكثر)

وجاءت من نصيب (٨) محافظات مستحوذة بذلك على نسبة قدرها (٤٤,٤ %) من المجموع الكلي للمحافظات البالغة (١٨) محافظة ، تمثلت في (نينوى ، ديالى ، الأنبار ، واسط، النجف ، ذي قار ، ميسان ، البصرة) ، بتوافق واضح للفئة الأولى لدى الذكور .

ب-الفئة الثانية من (٢٠ – ٢٤,٩ %)

تمثلت هذهِ الفئة في (٤) محافظات هي (بغداد ، القادسية ، دهوك ، أربيل) ، مسجلة بذلك نسبة بلغت (٢٢,٣ %) من مجموع المحافظات بتراجع واضح مما عليه لدى الذكور الذين سجلوا في هذهِ الفئة (٧) محافظات فقط .

ج-الفئة الثالثة (أقل من ٢٠)

وشملت (٦) محافظات هي (كركوك ، بابل ، كربلاء ، صلاح الدين ، المثنى ، سليمانية)، ممثلة نسبة قدرها (٣٣,٣ %) من مجموع المحافظات ، وفي ضوء ما تقدم نجد بأن بطالة الإناث أكثر انتشاراً وللتدليل على ذلك نجدها توزعت بدرجة أكثر عدالة وتقارب نسبي ، بصورة مغايرة للذكور التي أظهرت البطالة أكثر تركزاً في الفئة الأولى والثانية التي استحوذت على (٨٣,٣ %) مقابل (٦٦.٧%) للإناث من مجموع البطالة ، الأمر الذي يحتاج إلى تكثيف الاستثمارات والمشاريع ، الأمر الذي يساعد على استقطاب عدد أكبر من الأيدي العاملة التي من شأنها تقلل هذهِ الظاهرة .

خريطة (٣) التوزيع النسبي للبطالة (الاناث) في العراق

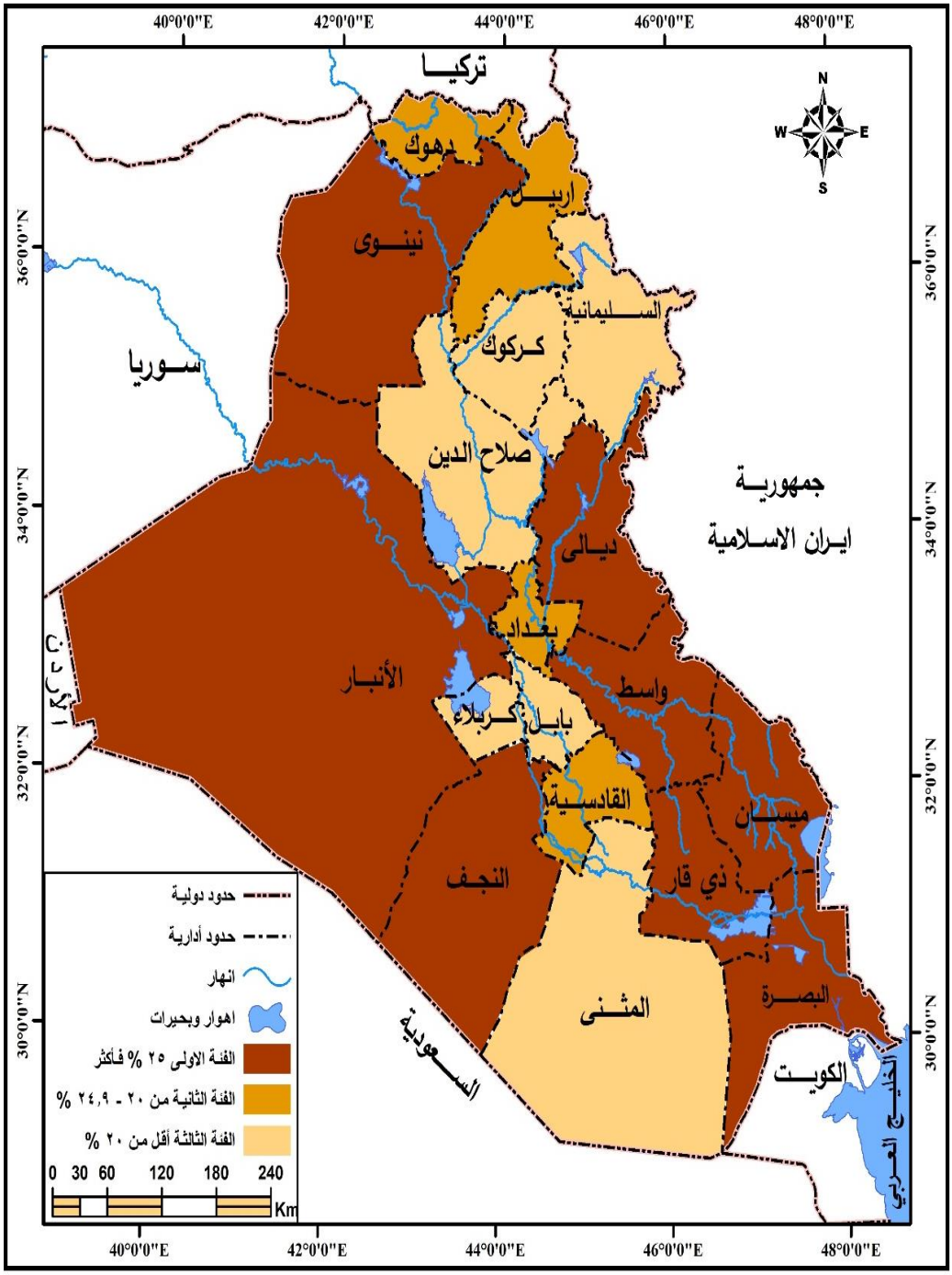

المصدر : بيانات جدول (٣) .

ثالثاً – البطالة على مستوى مجموع السكان

تشير معطيات الجدول (٣) والخريطة (٤) إلى صورة مغايرة والتي يمكن تقسيمها إلى:-

أ- الفئة الأولى (٢٠% فأكثر)

التي تمثلت في (٣) محافظات هي (نينوى ، ذي قار ، ميسان) التي سجلت نسبة بلغت (١٦,٧) من مجموع المحافظات ، الأمر الذي يعكس الخلل الواضح في توزيع المشاريع التنموية والاستثمارية بشكل بعيد عن العدالة والتوازن ، واقتصار المشاريع في محافظة دون الأخرى ، مما يخلق من الأولى جاذبة للسكان واستقطابهم لتوفر فرص العمل فيها ، مقابل سيادة عامل الطرد في الثانية لفقرها الكبير وحاجتها لتلك الفرص .

ب-الفئة الثانية من (١٥ – ١٩,٩ %)

وجاءت من نصيب (٨) محافظات ممثلة بذلك (٤٤,٤ %) من مجموع المحافظات ، تمثلت في محافظات (ديالى ، الأنبار ، بغداد ، واسط ، النجف ، القادسية ، البصرة ، دهوك) .

ج-الفئة الثالثة (أقل من ١٥ %)

كانت هذهِ الفئة في (٧) محافظات هي (كركوك ، بابل ، كربلاء ، صلاح الدين ، المثنى، أربيل ، السليمانية) ، مستحوذة بذلك على رصيد نسبي بلغ (٣٨,٩ %) .

ومما تقدم نستنتج الحقائق الآتية :-

- سيادة وهيمنة الفئات الثانية والثالثة على مستوى البطالة لعموم البلاد ، بدليل استحواذها على نسبة قدرها (٨٣,٣ %) من مجموع المحافظات .
- الابتعاد عن التوازن والعدالة لتوزيع الظاهرة بدليل لازالت البطالة هي أكبر من المعدل في الدول العربية المجاورة والصعيد العالمي .
- تتناسب ظاهرة البطالة طردياً مع حجم السكان في بعض المحافظات ذات الثقل السكاني الكبير ، حيث تزداد بازديادهم وتقل مع قلتهم ، كمحافظات (بغداد ، البصرة ، نينوى) .

خريطة (٤) التوزيع النسبي للبطالة في العراق

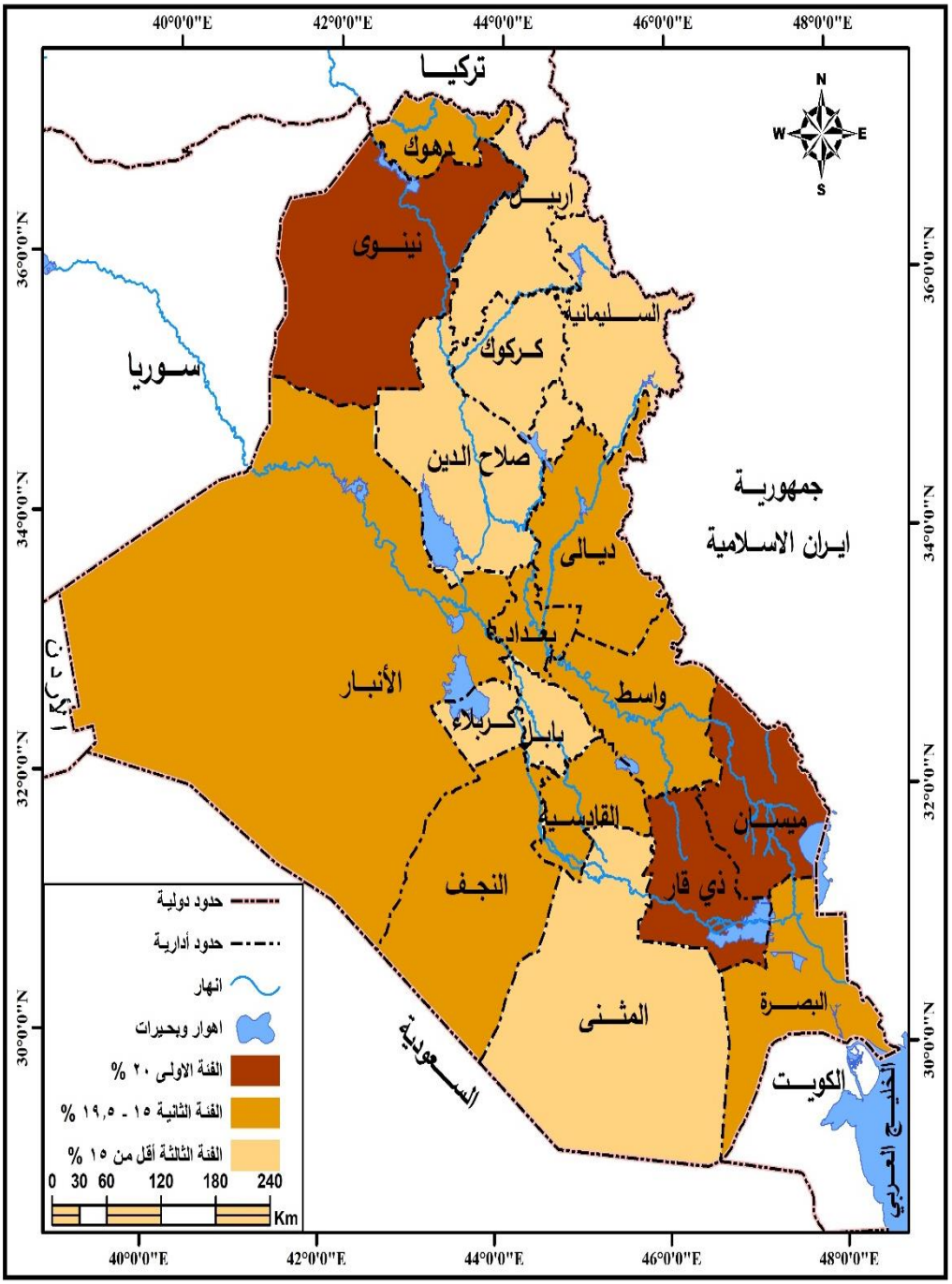

المصدر : بيانات جدول (٣) .

أسباب البطالة

وفي ضوء ما تقدم لابد من الوقوف وراء الأسباب الكامنة لهذهِ الظاهرة وتفاقمها والتي يمكن إجمالها بالآتي :-

١-إن حلّ الجيش العراقي وبعض التشكيلات الحكومية ، كان أمراً ضابطاً في زيادة البطالة والعاطلين عن العمل ، لا سيما ضخامة هذهِ التشكيلات التي قاربت المليون وأكثر .

٢-اعتماد سياسة أحادية الإنتاج ، حيث اعتمدت الدولة على النفط كمصدر للتمويل الوحيد ، وإهمال القطاعات الأخرى ، والتي شكلت عبئاً اقتصادياً كبيراً على الدولة .

٣-توقف العديد من المصانع والورش الصغيرة أستجابة لانقطاع التيار الكهربائي ، والاعتماد على البضائع المستوردة من دول الجوار (تركيا ، وإيران) بدرجة اثرت على المنتوجات الوطنية وسوقها.

٤-الاختلاف الحقيقي في هيكل القوى العاملة وعدم التناسب بين مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل ، الأمر الذي يجعل فرص عملهم ضئيلة ، وبذلك يمثلون عبئاً وبطالة إضافية للقوى العامله .

٥-غياب وأهمال القطاع الخاص وضعف مساهمتهُ في النشاط الأقتصادي ، الامر الذي يدفع الدولة إلى توظيف عمالة زائدة تؤدي إلى شيوع البطالة المقنعة بدرجة كبيرة .

٦-غياب فرص الأستثمار المحلية والأجنبية التي بدورها تستقطب أعداد من الأيدي العاملة ، فضلاً عن أنعدام الدراسات التخطيطية والسياسات التنموية وغياب خطط التنمية الفاعلة التي تزيد من فرص العمل المتاحة في ظل إقامة المشاريع التنموية المختلفة ، التي تستوعب تلك الفرص .

٧-النمو السكاني للدوله بدرجة واضحة حيث أن النمو العددي للسكان يعكس أثرهُ الواضح على حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً ، مقابل ثبات عدد الوظائف تقريباً أو تغيرها بشكل ضئيل.

٨-لجوء بعض الشركات والمؤسسات إلى أستيراد العمالة الأجنبية في الكثير من المشاريع ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص فرص العمل وقلتها أعمام المواطنين العاطلين عن العمل .

ثانياً – الفقر

يَعدّ الفقر من المشكلات العالمية وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ، وهو ظاهرة سائدة في كل المجتمعات ، مع الأختلاف في حجمها والآثار المترتبة عليها . ويعرف الفقر حسب البنك الدولي بأنهُ الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد للدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية سواء كانت في المسكن أو المأكل أو الصحة والتعليم، وكل ما يدخل ضمن الاحتياجات الفردية لتأمين مستوى لائق من الحياة[٥].

أنواع الفقر : يقسم الفقر حسب الأمم المتحدة إلى الأصناف الآتية :-

١-الفقر البشري

ويدخل ضمن هذا النوع النقص في الإمكانات الضرورية للإنسان كسوء التغذية أو الأفتقار إلى الخدمات الصحية والحرمان من السكن الملائم .

٢- الفقر المفرط : ويعني بهِ أنعدام القدرة على إشباع الحاجات الغذائية الضرورية .

٣- فقر الدخل : وهو الافتقار إلى أدنى حدود الدخل والقدرة على الإنفاق .

٤- الفقر النسبي

وهو افتقار الفرد للموارد والوسائل اللازمة لتلبية الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يعد طبيعياً في المجتمع ، ويمتاز هذا النوع من الفقر بالديناميكية والتغير المستمر من دولة لأخرى ، استجابة لارتفاع الدخول وانخفاضها .

٥- الفقر الإجمالي : ويقصد بهِ عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية .

٦-الفقر المدقع : وهو النوع الذي يحدد بقيمة معينة كدولار واحد ، أو دولارين في اليوم وهو أيضاً يختلف من مكان لآخر[٦].

٧-الفقر الدوري

وهو أنتشار الفقر لفترة محدودة عادة ما يكون نتيجة لأحداث معينة مثل : (الحرب ، الكوارث الطبيعية ، الانهيار الاقتصادي) التي تؤثر في توزيع الغذاء والموارد الأخرى .

التوزيع النسبي لمعدلات الفقر في العراق

يَعدّ الفقر أحد المعوقات الرئيسية في عملية التنمية ، فضلاً عن تعدد أسبابهُ وأنواعهُ التي تستدعي التقصي والدراسة، الأمر الذي يجعلهُ يتباين تبايناً كبيراً على مستوى المحافظات، فاختلاف معدلاتهُ بين المحافظات دليلاً واضحاً على عدم العدالة في توزيع المشاريع والاستثمارات التنموية على مستوى العراق، حيث تشير معطيات الجدول (٤) والخريطة (٥ ، ٦ ، ٧) على التباين الواضح لهذهِ المعدلات على مدى ثلاث سنوات على مستوى المحافظات التي يمكن تقسيمها إلى الآتي :-

١- الفئة الأولى (٣٠ % فأكثر)

تمثلت هذهِ الفئة في (٩) محافظات في سنة ٢٠٠٧ ، برصيد نسبي بلغ (٥٠ %) من مجموع المحافظات الكلي ، وتمثلت في محافظات (القادسية ، ذي قار ، المثنى ، واسط ، ديالى ، البصرة ، صلاح الدين ، كربلاء ، بابل) ، في حين لم تحظ هذهِ الفئة إلا على (٥) محافظات في سنة ٢٠١٢ ، برصيد نسبي بلغ قدرهُ (٢٧,٧ %) من المجموع الكلي تمثلت في محافظات (ميسان ، نينوى ، القادسية ، ذي قار ، المثنى) مقابل ثباتها وأستقرارها لسنة ٢٠١٨ ، بنفس المحافظات لسنة ٢٠٠٧ دون أي تغيير يذكر ، الأمر الذي يدلل بأن سنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٨ هي أفضل حالاً من ٢٠٠٧ بدليل انخفاض المحافظات من (٩) محافظات إلى (٥) محافظات ، وذلك بسبب قلة مشاريع هذهِ المحافظات التي من شأنها تحتضن الأيدي العاملة وانتشار البطالة ، وبالتالي ارتفاع دخولهم ومستواهم المعاشي .

جدول (٤) تطور معدلات الفقر في العراق للسنوات (٢٠٠٧ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٠) حسب المحافظات

السنوات / المحافظات	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠١٨
ميسان	٢٥,٣	٤٢,٣	٤٥,٤
نينوى	٢٣	٣٤,٥	٣٧,٧
القادسية	٣٥	٤٤,١	٤٧,٧
ذي قار	٣٢	٤٠,٩	٣٣,٩
المثنى	٤٨,٨	٥٢,٥	٥٢,١
أربيل	٣,٤	٣,٦	٦,٧
كركوك	٩,٨	٩,١	٧,٦
بغداد	١٢,٨	١٢	٩,٩
السليمانية	٣,٣	٢	٤,٥
دهوك	٩,٣	٥,٨	٨,٦
الأنبار	٢٠,٩	١٥,٤	١٧
واسط	٣٤,٨	٢٦,١	١٨,٧
ديالى	٣٣,١	٢٠,٥	٢٢,٥
النجف	٢٤,٤	١٠,٨	١٢,٦
البصرة	٣٢,١	١٤,٩	١٦,٢
صلاح الدين	٣٩,٩	١٦,٦	١٧,٩
كربلاء	٣٦,٩	١٢,٤	١٣,٨
بابل	٤١,٢	١٤,٥	١١,١
العراق	٢٢,٩	١٨,٩	٢٠,٥

المصدر : اعتماداً على :

١- اللجنة العليا لسياسات التحفيف من الفقر والبنك الدولي ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨ – ٢٠٢٠) ، ص٣٣ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح رصد الفقر وتقويمهُ في العراق ، ٢٠١٨ .

خريطة (٥) التوزيع النسبي للفقر لسكان العراق ٢٠٠٧

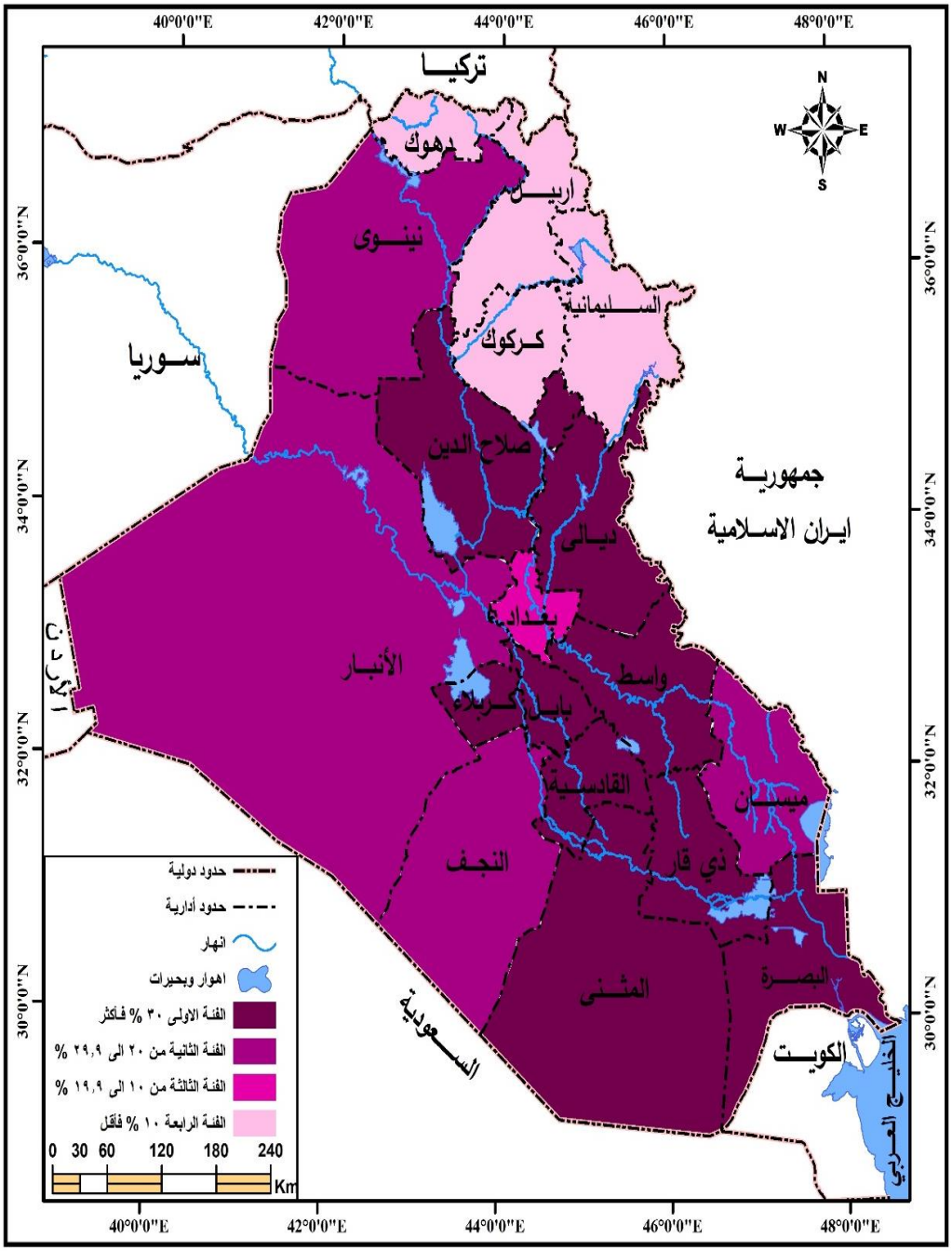

المصدر : بيانات جدول (٤) .

خريطة (٦) التوزيع النسبي للفقر لسكان العراق ٢٠١٢

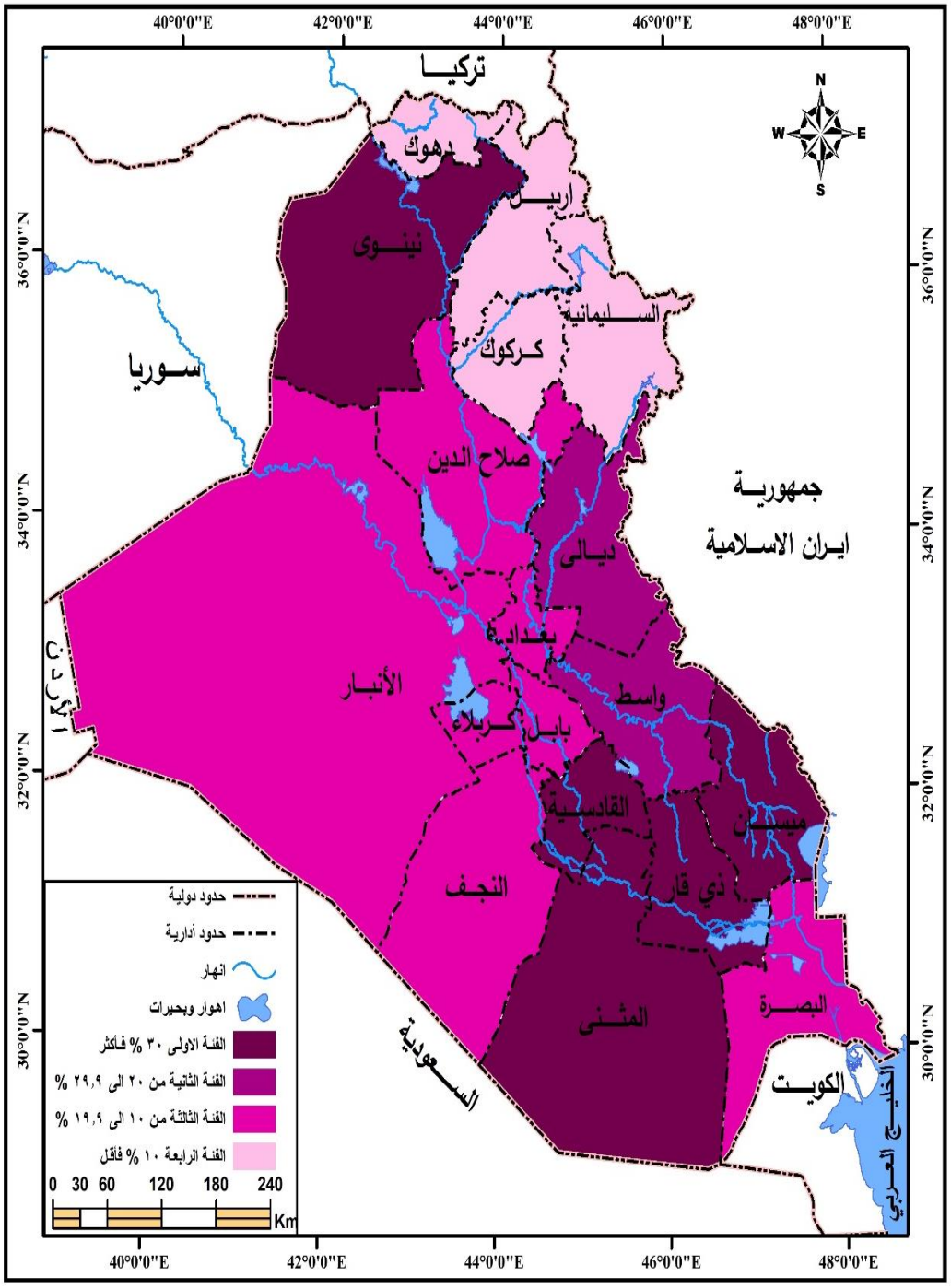

المصدر : بيانات جدول (٤) .

خريطة (٧) التوزيع النسبي للفقر لسكان العراق ٢٠١٨

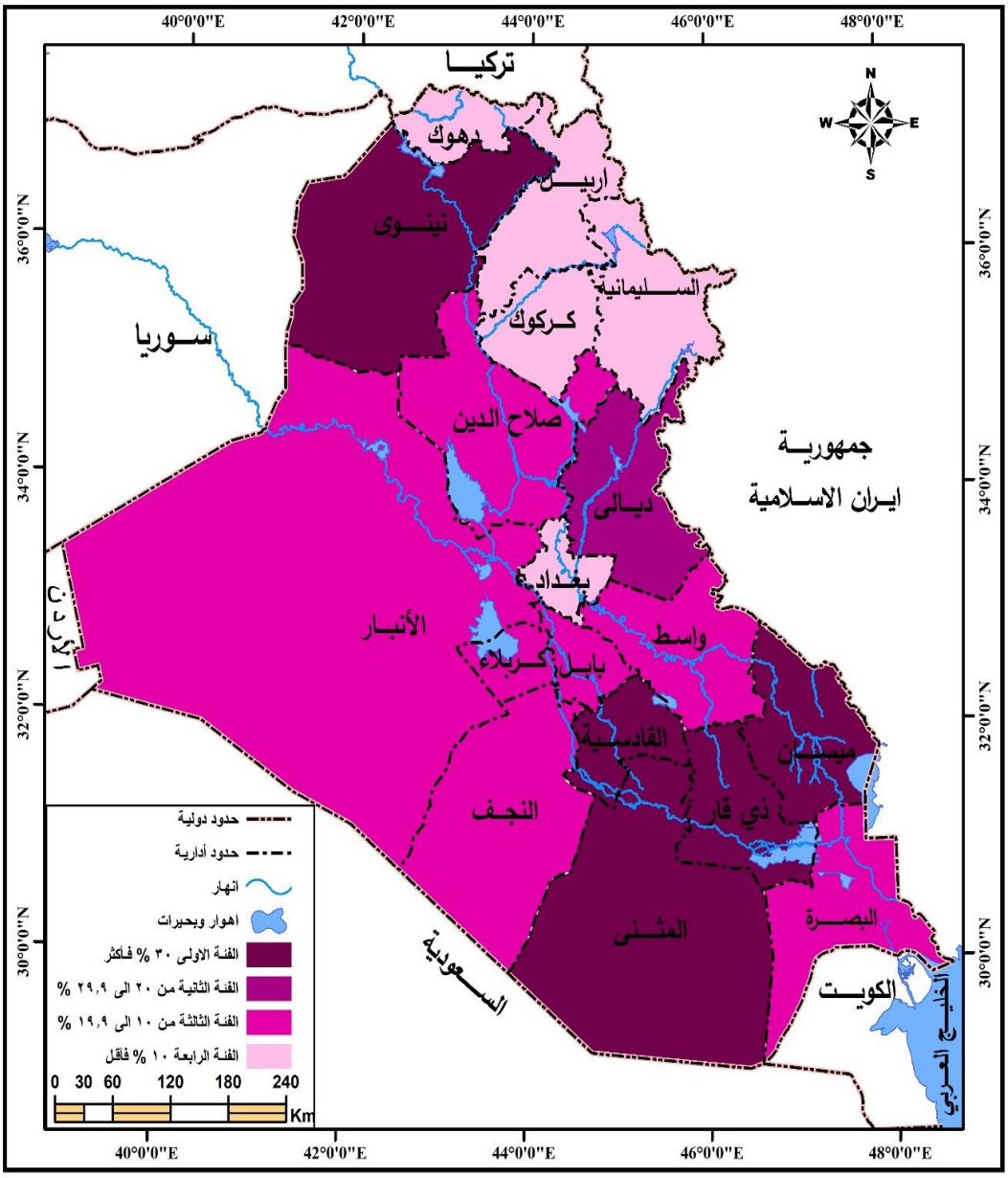

المصدر : بيانات جدول (٤) .

٢-الفئة الثانية من (٢٠ ، ٢٩,٩ %)

تفوقت سنة ٢٠٠٧ في معدلاتها ، حيث شملت (٤) محافظات ، برصيد نسبي (٢٢,٢ %) تمثلت في محافظات (ميسان ، نينوى ، الأنبار ، النجف) مقابل تناقصها إلى محافظتين لسنة ٢٠١٢ ، برصيد نسبي بلغ (١١,١ %) ، والتي جاءت من نصيب (واسط ، ديالى) ، بينما اقتصرت في سنة ٢٠١٨ على محافظة واحدة هي (ديالى) ، وبنسبة بلغت (٥,٥ %) .

٣-الفئة الثالثة من (١٠ – ١٩,٩ %)

اقتصرت هذهِ الفئة على محافظة بغداد فقط سنة ٢٠٠٧ ، بينما امتدت أذرع هذهِ الفئة أفقياً لتشمل (٧) محافظات سنة ٢٠١٢ هي (بغداد ، الأنبار ، النجف ، البصرة ، صلاح الدين ، كربلاء ، بابل) ، برصيد نسبي بلغ (٣٨,٨ %) من مجموع المحافظات الكلي، في حين لم يختلف الحال في سنة ٢٠١٨ عددياً ونسبياً، حيث شملت محافظات (الأنبار ، واسط ، النجف ، البصرة ، صلاح الدين ، كربلاء ، بابل) .

٤-الفئة الرابعة (١٠ % فأقل)

جاءت هذهِ الفئة من نصيب محافظات (أربيل ، كركوك ، السليمانية ، دهوك) لسنتي (٢٠٠٧ ، ٢٠١٢) على التوالي، ممثلة بذلك رصيداً نسبياً بلغ (٢٢,٢ %) لكلا السنتين من المجموع الكلي للمحافظات، بينما اختلف الحال في سنة ٢٠١٨ لتشمل (٥) محافظات بعد شمول محافظة بغداد بهذهِ الفئة ليزداد رصيدها النسبي إلى (٢٧,٧ % ٩ من المجموع الكلي للمحافظات.

ومما تقدم نتوصل إلى الحقائق الآتية :-

١-ارتفاع معدل الفقر في سنة ٢٠٠٧ بدليل ضمت الفئة الأولى والثانية نسبة قدرها (٧٢,٢ %)، مقابل أنخفاضها بشكل واضح إلى (٣٨,٨ %) سنة ٢٠١٢ لهذهِ الفئتين ، مقابل (٣٣,٢ %) لسنة ٢٠١٨ .

٢-انخفاض معدل الفقر بشكل واضح في العاصمة بغداد والإقليم الشمالي بدليل أنها استقر وجودها ضمن الفئة الرابعة ذات المعدل أقل فقراً للسنوات الثلاث على التوالي .

٣-التركز والثبات لارتفاع معدلات الفقر في المحافظات الوسطى والجنوبية بشكل كبير ، استجابةً للإهمال الكبير في المشاريع والخطط التنموية التي تستقطب وتمتص حجم البطالة الكبير في تلك المحافظات ، والتي من شأنها ترفع من مستوى الدخل ومستوى المعيشة فيها. تَعدّ محافظة المثنى أشد المحافظات فقراً على مستوى السنوات الثلاث ، بدليل أنها سجلت نسباً قدرها (٤٨,٨ ، ٥٢,٥ ، ٥٢,١ %) على التوالي .

أسباب الفقر

١-الحروب والأزمات السياسية

يَعدّ نزوح الكثير من الأسر بسبب الحروب والكوارث من أوطانهم ومنازلهم استجابةً للأوضاع السياسية الغير آمنة مخلفين وراءهم وظائفهم سبباً في انتشار الفقر بشكل كبير ، وخاصةً في العقد الذي شهد سلسلة من الحروب الأهلية ، فضلاً عن حرب إيران عام ١٩٨٠ ، والكويت ١٩٩٠ ، والحصار الاقتصادي المفروض عام ١٩٩١ الذي دام لعقد من الزمن تبعهُ الاحتلال الأمريكي ، وأحداث داعش سنة ٢٠١٤ ، ونزوح سكان محافظة الموصل وصلاح الدين وكركوك ، كل تلك الأزمات ادت إلى تصدع المؤسسات الاجتماعية ، فضلاً عن توقف الكثير من المؤسسات الإنتاجية الرئيسية كالصناعة والزراعة وتعطيل المؤسسات الاجتماعية والخدمية ، كان لهُ البصمة الواضحة على تزايد حالة الفقر والفقراء .

٢- ضعف التعليم

يَعدّ انخفاض مستوى التعليم أحد أسباب انتشار الفقر ، فيما لا يعني ذلك معاناة جميع الأشخاص غير المتعلمين من الفقر ، إلا إن ضعف التعليم يعد سبباً فعالاً في الوصول للفقر باعتبارهُ النافذة التي من خلالها يمكن الحصول على وظيفة ، وبالتالي الحصول على دخل يحسن المستوى الاقتصادي والمعيشي .

٣- سياسة الدولة الزراعية

اتجاه سياسة الدولة نحو الاستيراد وأشباع الأسواق العراقية بالمنتوجات الزراعية والصناعية الأجنبية ، على حساب المنتوج المحلي ، الأمر الذي أدى لانهيار القطاع الزراعي وتدهورهُ لا سيما مع شحة مياه الري ، وغياب دور الحكومة في معالجة هذهِ المشكلة ، مما أدى ذلك لهجرة الفلاحين وترك أراضيهم الزراعية واللجوء إلى المدن ، لإضافة أعداد اخرى من العاطلين إليها ، فضلاً عن إغلاق الكثير من مصانع القطاع العام والخاص أبوابها ، مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال ، الأمر الذي لهُ دور في شيوع الفقر وأستعمالهُ في ظل القطاع الزراعي وتهميشه من قبل الدولة .

٤- تدني الأجور

إن أنخفاض الأجور أو الدخل أحد العوامل المسببة للفقر ، لأن هذا الانخفاض لهُ تبعاتهُ التي تنعكس على توفير بعض المستلزمات الأساسية المتمثلة بالإنفاق على الصحة والتعليم والغذاء والمسكن .

٥- التغيرات المناخية

تَعدّ التغيرات في خصائص المناخ ذات دور فعال في إشاعة الفقر كالكوارث الطبيعية والجفاف والفيضانات والعواصف التي تؤثر بشكل أكبر على الفئات الفقيرة ، لا سيما أن معظم الفقراء يعتمدون على الزراعة في المقام الأول .

٦- النمو السكاني

يَعدّ النمو السكاني الغير متوازن من أسباب الفقر، لأن عندما تتفوق معدلات النمو السكاني على معدلات نمو الموارد الطبيعية تحدث فجوة بين السكان والموارد المتاحة، فضلاً عن أن ارتفاع معدلات النمو السكاني ينعكس على انخفاض الدخل الفردي ، وبالتالي إلى الفقر .

٧- حل بعض المؤسسات الرسمية

عملت قوات الاحتلال على حل بعض الوزارات كالجيش والشرطة ومنتسبي الأمن وتسريح الجيش وتعليق الخدمة الإلزامية إلى أجل مسمى، الامر الذي خلق جيش من العاطلين عن العمل، فضلاً عن فقدان الكثير منهم لأبسط المهارات المهنية للعمل في مجال آخر، لغرض توفير أبسط مستلزمات العيش، وكانت النتيجة ما نلاحظ اليوم من فقر وبطالة التي باتت تشكل مشكلة أشد خطورة على المجتمع العراقي

٨- ضعف السياسات التنموية المحلية وسيادة الفساد ، فضلاً عن انعدام فرص العمل لا سيما للشباب وسوء توزيع الثروة الوطنية والدخل القومي للبلاد ، يَعدّ سبباً مباشراً في حرمان فئات كثيرة من حصتها ، الأمر الذي يجعل هذهِ الفئات في عوز دائم لتلبية حاجاتها ومتطلباتها الضرورية ، وبالتالي إلى الفقر .

٩- تعطيل الطاقات الشابة المنتجة من الخريجين ، حيث يتخرج أعداداً كبيرة من الشباب والشابات في الكليات والمعاهد ، ولا يجدون فرص عمل سانحة لاحتوائهم ، بسبب غياب دور الدولة وافتقارها للخطط الكفيلة في امتصاص أعدادهم ، وحتى لو تم تخصيص عدد من الدرجات التعيين ضمن الموازنة الاتحادية لكنها سرعان ما تتحول لفئات أخرى بعيداً عن العدالة .

الاستنتاجات

١- لازالت البطالة تمثل مشكلة واضحةً على مستوى العراق بدليل ارتفاعها إلى (١٦,٧ و ١٣,٩ %) على التوالي لسنتي (٢٠٢٠ ، ٢٠٢١) .

٢- تباينت البطالة على المستوى النوعي بدليل سجلت أعلى نسبها على مستوى الذكور في محافظة ذي قار (١٥,٧ %) ، في حين جاءت من نصيب محافظة الرمادي على مستوى الإناث باستحواذ نسبي بلغ (٢٩,٦ %) .

٣- احتلت محافظة ذي قار المرتبة الأولى على مستوى البطالة في العراق لإجمالي السكان ، بدليل استحواذها على نسبة قدرها (٢٣,٥ %) من مجموع السكان .

٤- اختلفت نسبة الفقر على مستوى العراق ، حيث سجلت أعلى نسبها سنة ٢٠٠٧ ، برصيد نسبي بلغ (٢٢,٩ %) مقابل (١٨,٩ %) لسنة ٢٠١٢ ، في حين ارتفعت إلى (٢٠,٥ %) لسنة ٢٠١٨.

٥- أما على مستوى المحافظات فقد احتلت محافظة المثنى المرتبة الأولى على مستوى العراق ، حيث سجلت نسباً بلغت (٤٨,٨ ، ٥٢,٥ ، ٥٢,١ %) ، للسنوات (٢٠٠٧، ٢٠١٢ ، ٢٠١٨).

٦- سيادة الفقر بدرجة واضحة في المحافظات الوسطى والجنوبية ، مقابل انخفاض نسبتهُ بشكل كبير في العاصمة والمحافظات الشمالية .

الهوامش

(١) طارق عبد الرؤوف عامر ، ظاهرة البطالة وأنعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ،دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الثانية ، ٢٠١٥ ، ص١٢.

(٢)أحمد هويتي وآخرون ، علاقة البطالة بالجريمة والأنحراف في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، دار الماجد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص٢٠ .

(٣) عبد الرسول جاسم ، البطالة في العراق الواقع والحلول ، مجلة المنصور ، العدد(١١) ، ٢٠٠٨ ، ص٩ .

(٤) صباح فيحان محمود ، وقتيبة ماهر محمود ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) دراسة قياسية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والأقتصادية ، المجلد(٢) ، العدد(٣٨) ، ٢٠١٧ ،ص٢١.

(٥) ندوة هلال ، تحليل وقياس أتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٥ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٢ .

(6)**UNDP , (1998) , Poverty report , Over Coming Human Poverty N. Y.**

المصادر

١. جمهورية العراق ، زارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ .

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، تموز ، ٢٠٠٧ .

٣. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الأجتماعي والتربوي ، ٢٠٢٠ .

٤. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مسح رصد الفقر وتقويمهُ في العراق لسنة ٢٠١٨ .

٥. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، وزارة العمل والشؤون الأجتماعية ، تقرير مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣ ، ك٢ ، ٢٠٠٤ .

٦. الزيادي ، حسام صبار ، الاطلس الجغرافي الرقمي لسكان العراق تصميم وقراءة وتحليل باستخدام الجيوماتكس ، اطروحة دكتوراه ، كليه الاداب .

٧. صندوق النقد العربي ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، أبو ظبي ، ٢٠١٩ .

٨. عامر ، طارق عبد الرؤوف ، ظاهرة البطالة وأنعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، عمان ، ٢٠١٩ .

٩. عبد الرسول ، جاسم، البطالة في العراق الواقع والحلول ،مجلة المنصور ، العدد(١١) ، ٢٠٠٨ .

١٠. محمود ، صباح فيحان وقتيبة ماهر محمود ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) ، دراسة قياسية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والأقتصادية ، المجلد٠٢) ، العدد(٣٨) ، ٢٠١٧ .

١١. منظمة العمل الدولية ، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل العالمية ، نظرة عامة ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، بيروت ، ٢٠١٩ .

١٢. هلال ، ندوة ، تحليل قياس أتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٥ ، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ .

١٣. هويتي ، أحمد وآخرون ، علاقة البطالة بالجريمة والأنحراف في الوطن العربي ، الطبعة الأولى، الأردن ، ٢٠١٤ .

14-Undp , (1998) , Poverty Report , Over Coming Human Poverty –N.Y.

Sources

1-Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Bureau of Statistics and Information Technology, Employment and Unemployment Survey in Iraq for the year 2008, 2009.

2-Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Bureau of Statistics and Information Technology, Employment and Unemployment Survey in Iraq for the year 2006, July, 2007.

3-Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Bureau of Statistics and Information Technology, Directorate of Social and Educational Statistics, 2020.

4-Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Bureau of Statistics and Information Technology, Poverty Monitoring and Evaluation Survey in Iraq for the year 2018.

5-Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Ministry of Labor and Social Affairs, Employment and Unemployment Survey Report for the year 2003, Part 2, 2004.

6-Al-Ziyadi, Hossam Sabbar, The Digital Geographic Atlas of the Population of Iraq, design, reading and analysis using geomatics, doctoral thesis, College of Arts.

7-Arab Monetary Fund, Unified Arab Economic Report, Department of Economic and Social Affairs, Abu Dhabi, 2019.

8-Amer, Tariq Abdel Raouf, the phenomenon of unemployment and its negative repercussions on the individual, family and society and the role of the state in confronting it, Amman, 2019.

9-Abdul Rasoul, Jassim, Unemployment in Iraq: Reality and Solutions, Al-Mansour Magazine, Issue (11), 2008.

10-Mahmoud, Sabah Faihan and Qutaiba Maher Mahmoud, measuring the impact of some economic variables on the unemployment rate in Iraq for the period (2003 - 2013), an econometric study, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 02, Issue (38), 2017.

11-International Labor Organization, Key Indicators of the Global Labor Market, Overview, Regional Office for Arab States, Beirut, 2019.

12-Hilal, symposium, analysis of measuring poverty trends in Iraq for the period 1980 - 2005, doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Basra, 2006.

13-My identity, Ahmed and others, the relationship of unemployment to crime and deviance in the Arab world, first edition, Jordan, 2014.

14-Undp , (1998) , Poverty Report , Over Coming Human Poverty –N.Y.